مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
studies.aljazeera.net

الإسلاميون والثورات العربية
تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة
الدوحة، 11 – 12 سبتمبر / أيلول 2012 | الشيراتون – قاعة المجلس

قدمت هذه الورقة في ندوة "الإسلاميون والثورات العربية.. تحديات الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء الدولة" بالدوحة - 11 و 12 سبتمبر/ أيلول 2012

الإسلاميون والثورات العربية

صعود الإسلاميين في المنطقة العربية خلال العشرية الأخيرة.. السياقات والدلالات

عبد العلي حامي الدين

أستاذ بكلية الحقوق بطنجة وقيادي في حزب العدالة والتنمية بالمغرب

عبد العلي حامي الدين

في أقل من ستة أشهر من عمر الربيع العربي سقطت ثلاثة أنظمة عربية في شمال إفريقيا، فيما اندلعت ثورات أخرى في المنطقة ولا زالت أنظمتها تصارع شعوبها لتفادي الانهيار... القاسم المشترك بين هذه الدول، على اختلافات موجودة فيما بينها، هو الفساد والاستبداد، وطول بقاء حكامها فوق عروشهم.. بن علي حكم تونس 23 سنة بقبضة من حديد، ومبارك حكم مصر لمدة 30 سنة بقانون الطوارئ، والقذافي كان سيحتفل بعيد جلوسه 42 سنة على كرسي الحكم بعد شهر من سقوطه، وصالح احتكر السلطة لمدة 30 سنة، فيما حوّل بشار الأسد الجمهورية السورية إلى مملكة العائلة يحكمها بقبضة من حديد..

هكذا بدت خارطة الأنظمة التي سقطت، بينما تحاول دول أخرى اجتياز العاصفة بأقل خسارة ممكنة، ففي المغرب والأردن تم تجريب المعالجة السياسية وتجنب الاستخدام المفرط للقوة في وجه الاحتجاجات، مع إقرار إصلاحات دستورية جديدة تفتح آفاقًا من الانفتاح السياسي تعد بتوسيع هامش المشاركة السياسية، أما بعض الدول فقد استعانت بالسيولة المالية لإعانة مواطنيها على تكاليف الحياة، في ما يشبه صفقة: المال مقابل التنازل عن الإصلاحات السياسية، بينما لم تصل رياح الربيع العربي بعد إلى كلٍّ من الجزائر والسودان وموريتانيا والعراق..

نحن أمام موجة جديدة من الديمقراطية تأخرت في الوصول إلى العالم العربي لمدة 20 عامًا، في الوقت الذي اجتاحت أوربا الشرقية عقب سقوط الاتحاد السوفيتي في التسعينيات..

لكن ذلك لم يتحقق بسبب جمود المجتمعات العربية المكبلة بالخوف من قمع السلطة من جهة، وبسبب تردد الغرب في دعم الاتجاهات الديمقراطية في هذه البلدان خوفًا من صعود الإسلاميين، من جهة أخرى.

بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، تغير جزء من الفكر الإستراتيجي الأميركي والغربي، وأصبحت الأنظمة العربية في قفص الاتهام، باعتبارها أعشاشًا لتفريخ «الإرهاب» بسبب انغلاقها السياسي، وإفراطها في استخدام القمع، واتكائها على دعم الغرب الذي أصبح هدفًا للتنظيمات الراديكالية باعتباره أكبر راع للأنظمة العربية التي لم تحقق لا التنمية، ولا الديمقراطية، ولا حررت فلسطين، ولا حفظت كرامة المواطن...

الخوف كان يمنع الناس من النزول إلى الشارع للمطالبة بالتغيير، واستمر الأمر على هذه الحالة إلى أن جاء البوعزيزي فحطم جدار الرعب عندما أحرق نفسه في سيدي بوزيد، وأشعل ثورة كبيرة أسقطت كبار الطغاة في العالم العربي...

وكان من نتائج هذه الثورات صعود الإسلاميين إلى مراكز صناعة القرار السياسي بعد عقود من القمع والإقصاء والتهميش والتنكيل..

وتحاول هذه الورقة أن تستعرض ملامح صعود التيارات الإسلامية في بعض دول الربيع العربي، ودور الإسلاميين في الثورات العربية مع التركيز على الحالة المغربية الذي عاشت ربيعها بطريقة خاصة.

1. "الإسلاميون والثورات العربية" قصة لم تستكمل فصولها بعد، ولذلك من الصعب اليوم أن نجزم بوجود نموذج تفسيري قادر على الإحاطة بجميع العناصر التي تمكننا من الفهم الشامل والكامل لما حصل ويحصل وسيحصل في المستقبل... ولكن من المؤكد أن هناك مرحلة جديدة انطلقت في العالم العربي قفزت بالإسلاميين من موقع التهميش والإقصاء والاستئصال إلى موقع الفاعل الشرعي في الحياة السياسية.

2. من أهم ملامح الثورات العربية أنها فاجأت الجميع، ولم يكن أحد يتوقع أن أربعة أسابيع من الاحتجاجات الشعبية المتواصلة ستكون كافية لإسقاط نظام الجنرال بن علي، في ثورة سلمية غير مسبوقة في تاريخ المنطقة العربية...

لقد رفعت حركة الاحتجاج الشعبي شعارًا واحدًا، هو: التغيير وأصرت عليه بطريقة فاجأت بها الطبقة السياسية وفاجأت معها الرأي العام العربي والعالمي، كما فاجأت بها الأنظمة الغربية الموالية لنظام بن علي في قرطاج، فضلاً عن الأنظمة العربية التي لم يستوعب معظمها ما حصل، وبطبيعة الحال فاجأت التيارات الإسلامية نفسها التي عاشت لحظة ارتباك حقيقي في جميع الدول المعنية وتعثرت كثيرًا قبل أن تستوعب ما حصل وتنخرط في المرحلة الجديدة .. ويمكن القول بأن الإسلاميين لم يكن لهم دور كبير في إطلاق شرارة الاحتجاجات الشعبية، بل إن بعضهم وقف في وجه هذه الدينامية في البداية..

3. الموقف المرتبك للتيارات الإسلامية من الربيع العربي وخاصة تيارات الإخوان والقريبة من الإخوان تحكمت فيه معطيات كثيرة أبرزها طبيعة النشأة التكوينية للحركة الإسلامية المستندة على التربية والإصلاح المتدرج والرفض القاطع لفكرة اللجوء إلى العنف، وهو ما منح الحركات الإسلامية قدرة هائلة على امتصاص القمع السياسي، دون أن تمتلك الوعي الاستباقي للمبادرة في لحظة انطلاق الرجة الثورية الواعدة بالتغيير الحقيقي، وتصاب بالذهول بعد اشتعال الثورات العربية وهو ما لاحظناه في تونس وفي مصر وفي المغرب أيضًا..

فرغم أن التيارات الإخوانية كانت الأكثر معاناة من قمع الأنظمة الحاكمة فإنها ترددت كثيرًا واضطربت في تعاملها مع نداءات التظاهر الأولية، قبل أن تشارك بعد ذلك وتقوم بدورها التاريخي في حماية الثورة وخاصة في مصر يوم موقعة الجمل...

نفس الملاحظة يمكن أن نسردها على التجمع اليمني للإصلاح الذي بدا حريصًا على مطالب إصلاحية دون أن تصل إلى حد مجاراة الدعوات الشبابية المطالبة بإسقاط النظام..

وفي المغرب عاش حزب العدالة والتنمية اختلافًا كبيرًا بين قياداته بعد إعلان الأمين العام لحزب العدالة والتنمية أن الحزب لن يشارك في مظاهرات 20 فبراير/شباط، وهو الأمر الذي رفضته قيادات أخرى أكدت أن الأمين العام أعلن عن ذلك الموقف دون الرجوع لمؤسسات الحزب، وأعلنت قراراها بالمشاركة في هذه المظاهرات لأسباب عديدة ذُكرت في بيان خاص قبل أن يقرر ثلاثة قياديين تجميد عضويتهم في مؤسسة الأمانة العامة، ثم جرى تسوية ذلك بعد الإعلان عن الإصلاحات الدستورية وانخراط الحزب في النقاش الذي انطلق بعد ذلك...

4. بدون شك سيكون أهم حدث شهدته المنطقة العربية في الخمسين سنة الماضية هو سقوط رأس النظام الحاكم في تونس الذي جثم على رأس الشعب التونسي لمدة 23 سنة، ومن بعده رأس النظام المصري والليبي.. لكن من المؤكد أن الثورة التونسية كانت ملهمة لجميع الثورات الأخرى وصاحبة الفضل في نحت نموذج في التغيير السلمي لم يتوقعه أحد... ولذلك فإن نجاح المرحلة الانتقالية في تونس سيكون له انعكاس إيجابي على باقي التجارب وسيسهم في ترشيد الفعل السياسي في دول الربيع العربي..

5. الإسلاميون ليسوا كتلة متجانسة، ولا يصدرون عن رؤية موحدة، وهناك تطور كبير في المواقف الفكرية والسياسية للعديد من الاتجاهات السياسية الإسلامية من قضايا الديموقراطية والمواطنة واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية والتعددية السياسية...

وساهمت الثورات العربية في تسريع وتيرة "التكيف الأيديولوجي" وتطوير الجهاز المفاهيمي للتيارات الإسلامية حتى تتمكن من استيعاب مستلزمات اللحظة الراهنة، فهناك اليوم فرق كبير بين ما كان بعض الإسلاميين يرددونه قبل عشرين سنة وبين مستوى اللحظة الراهنة..

في تسعينيات القرن الماضي وقف أحد قادة التيار الإسلامي في إحدى الدول العربية ليعلن من فوق منبر الجمعة ما يلي: «أبشركم إخواني بأن الانتخابات التشريعية القادمة ستكون آخر انتخابات بإذن الله، لأن شرع الله سينزل على يد إخوانكم غدًا.. شعارنا لا قانون لا دستور، قال الله قال الرسول»...

اليوم حصل تطور كبير وأصبح التيار الوسطي الإسلامي يمثل ضمانة التوازن لعبور المرحلة الانتقالية الراهنة، اليوم يقوم راشد الغنوشي العائد إلى تونس بعد منفى طال 20 سنة في بريطانيا، بوضع امرأة غير محجبة على رأس لائحة مرشحي حزبه في انتخابات أعضاء المجلس التأسيسي لوضع الدستور، ويقول عن مدونة الأسرة التي وضعها بورقيبة، والتي تمنع التعدد وتحرر المرأة: «إنها اجتهاد إسلامي..».. وفي مصر أسس الإخوان المسلمون حزبًا سياسيًّا بعد سقوط مبارك بعد أن كانوا جماعة محظورة لمدة 80 سنة.. ومنحوا مواطنًا قبطيًّا منصب نائب الرئيس في حزب كان أنصاره قبل 20 سنة يقولون: إن الإسلام هو الحل. في ليبيا صرّح عبد الحكيم بلحاج، أحد القادة العسكريين للثورة، لجريدة «لوموند» قائلاً: «عشنا 42 سنة بلا دستور ولا قانون ولا عدل. الآن نريد دولة مدنية تحترم القانون وتطبق العدل، أما شكل النظام فيحدده الشعب... ولا نوجد هنا من أجل إقامة نظام طالبان...».

اليوم ينظر كثير من الإسلاميين بغير قليل من الإعجاب لتجربة قادة العدالة والتنمية في تركيا وكيف نجحوا في قيادة بلادهم نحو بر الديمقراطية والتنمية والازدهار منذ 2002. تركيا ضاعفت دخلها القومي في ظرف سبع سنوات بشهادة البنك الدولي، ولهذا صوت الأتراك للمرة الثالثة على مصباح العدالة والتنمية.

6. الحكومات الغربية تفاجأت بما حصل في المنطقة العربية، وهناك حاجة ماسة لرصد مواقف الدول الغربية وتشجيع اتجاهات التفكير التي لم تعد تقبل بأنظمة عربية تفتقر إلى الشرعية مقابل وهم الاستقرار الضامن للمصالح الغربية في المنطقة، ولم تعد مستعدة للتعايش مع معادلة: إما الاستبداد العلماني أو الخطر الأصولي... الغرب يريد حماية مصالحه على المدى البعيد، وهو يعرف أكثر من غيره أن الشعوب إذا كرهت حكامها، فإن جيوش الغرب مجتمعة لن تقف في وجهها.

اليوم يبدو أن الحكومات الغربية على إدراك تام بأن الإسلاميين سيتطورون، والربيع العربي أثَّر وسيؤثر فيهم، أولاً: لأن هناك قوى جديدة هي التي حركت الشارع ودفعت الإسلاميين إلى الالتحاق بها.. الشباب وجزء من الطبقة الوسطى غير المتحزبة وغير المؤدلجة، المطالبة بالحرية والديمقراطية ومحاربة الفساد ومناهضة الاستبداد، والمتطلعة إلى نموذج الغرب في الحكم الديمقراطي الرشيد، والتي وقفت في الصفوف الأولى في أكثر من عاصمة عربية لتطالب برحيل الاستبداد وبإسقاط الأنظمة الشمولية التي تحكم البلاد العربية... ثانيًا: لأن مستلزمات تدبير الحكم تفرض التطور وإيجاد الحلول الضرورية لمعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من المعاناة اليومية للمواطنين.

7. هذه التحولات المهمة في البلدان العربية من شأنها أن تفرز حلاً تاريخيًّا في علاقة الإسلام بالديمقراطية.. لا هو بالعلماني الحاد والمتطرف، كما عرفته فرنسا، مثلاً، في ظروف تاريخية خاصة، ولا هو حل ثيوقراطي يحكم فيه الولي الفقيه نيابة عن الله... هناك خيار ثالث تسميه الخبرة الأنكلوساكسونية: التسامح المتبادل بين الدين والسياسة.. الدين يعترف بدور العقل في إدارة الشأن العام، والسياسة تقر بدور الدين وقيمه في تشكيل قناعات الأفراد والمجتمعات وتهذيب مسلكياتهم السياسية... في مثل هذه البيئة لن يسمع إلا القليلون لدعوات التشدد والتطرف ولرموز السلفية الجهادية والأصولية السياسية بكل ألوانها.

ونقصد بالحل التاريخي: الانتقال من مستوى التنظير الفكري والاجتهاد النظري إلى مستوى الفعل الميداني وبلورة حلول واقعية للناس لإصلاح معيشهم اليومي.

السياق المغربي

هناك العديد من الخصوصيات التي تميز التجربة المغربية وتجعلها مختلفة نوعا ما عند المقارنة بالتجارب العربية السابقة، فهناك طبيعة النظام الملكي التي تجعل رأس السلطة بعيدًا عن أية منافسة انتخابية وعلى مسافة واحدة من جميع الاتجاهات السياسية المتنافسة، وهناك التعددية الحزبية الراسخة في البيئة المغربية منذ الاستقلال، وهناك الإجماع الوطني الحاصل على ثوابت الإسلام والوحدة الوطنية والنظام الملكي والاختيار الديموقراطي...

ومع ذلك فقد تميز الزمن السياسي الذي عاشه المغاربة خلال العشرية الأخيرة بالعديد من التراجعات المنهجية التي همت الحقل السياسي والحقوقي والإعلامي ببلادنا...

هذه التراجعات يمكن التأريخ لها رسميًّا بتعيين وزير أول تكنوقراطي لم يشارك في الانتخابات التشريعية عام 2002، وما حمله هذا التعيين من تراجع عن عرف ديموقراطي تمثل في تعيين الوزير الأول من الحزب الفائز بالمرتبة الأولى في الانتخابات.

وبعد التفجيرات الإجرامية التي عاشتها مدينة الدار البيضاء ليلة 16 مايو/أيار 2003، انطلقت حملة من التضييق والضغط على حزب العدالة والتنمية وصلت إلى درجة التدخل في شؤونه الداخلية والضغط على الحزب من أجل تقليص نسبة مشاركته في الانتخابات الجماعية عام 2003.. رافق كل ذلك العمل من أجل تجفيف ينابيع التيار السلفي في المغرب بكل أشكاله، عن طريق فتح السجون أمام مئات المنتسبين لهذا التيار بعد متابعات قضائية غابت فيها شروط المحاكمة العادلة وارتُكبت فيها أبشع مظاهر الاختطاف والتعذيب داخل معتقلات لا تخضع للرقابة القضائية، ووصل التنكيل بهذا التيار إلى إغلاق العديد من دور القرآن التي تنشط فيها السلفية التقليدية وتشتغل تحت أعين السلطة بقرارات إدارية اتسمت بالشطط في استعمال السلطة.

ثم جاء رفض الترخيص لحزب الأمة، واتُّخذ قرار حل حزب البديل الحضاري، كما شنت حملات الضغط والتضييق على الصحافة الحرة وتوظيف القضاء في هذا المسلسل، وتعليق تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة إلى أجل غير مسمى، كما ظهر بوضوح أن هناك غيابًا لإرادة حقيقية لإصلاح القضاء... وفي هذا السياق جاء قرار إغلاق مكتب الجزيرة الإعلامي في الرباط.. والذي تحكمت فيه خلفيات سياسية بحتة لا علاقة لها بالمبررات التي ساقتها السلطة لتعليل قرارها..

وفي هذا السياق التراجعي تمت صناعة حزب مدعوم من طرف الإدارة، أصبح هو الحزب الأول في البرلمان في الولاية التشريعية السابقة دون أن يكون قد شارك في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 بعدما أصبح قبلة لل"البرلمانيين الرحل"، كما أصبح هو الحزب الأول في الجماعات المحلية بعد الانتخابات المحلية عام 2009.

في هذه الفترة تحولت وزارة الداخلية إلى ناطق شبه رسمي لهذا الحزب في بعض المحطات حينما أصدرت بلاغات "حزبية" غريبة ضد حزب العدالة والتنمية، وهي الوزارة التي أوكل إليها القانون مهمة تنظيم الانتخابات والمفروض فيها الحياد واتخاذ مسافة واحدة تجاه جميع الأحزاب!!

في هذا السياق أيضًا جاء قرار اعتقال الأستاذ جامع المعتصم عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية ورئيس مقاطعة تابريكت بسلا ونائب رئيس الجماعة بها.. وتؤكد كل المعطيات المرتبطة بهذا الملف أن هذا الاعتقال يحمل طابعًا انتقاميًّا ويحمل رسالة واضحة إلى الرأي العام الوطني والمحلي غرضها ضرب المصداقية الأخلاقية لحزب العدالة والتنمية ونحن على بُعد سنة واحدة من الانتخابات التشريعية التي كان من المتوقع تنظيمها سنة 2012، بالإضافة إلى التدخل السلطوي لتفكيك التحالفات التي نسجها الحزب مع أطراف أخرى لبناء المجالس المحلية.

كل هذه المعطيات تفيد بأن حزب العدالة والتنمية كان يتعرض لحملة تستهدف إضعافه بغرض تهميشه عن لعب أي دور طلائعي في المستقبل.

الربيع العربي وخصوصية التجربة المغربية

إن التحليل السياسي الذي قدمه حزب العدالة والتنمية في أطروحة المؤتمر الوطني السادس سنة 2008 كان ينبه إلى خطورة تبديد المكتسبات الكبيرة التي راكمها المغرب والتي جعلته يتميز بخصوصية بالمقارنة مع العديد من الدول العربية الأخرى، والتحذير من خطورة المسار التراجعي على استقرار البلاد، ولذلك اعتبر حزب العدالة والتنمية أن النضال الديموقراطي هو المدخل الرئيس لخوض معركة الإصلاح.

وفي هذا السياق، وبالموازاة مع متابعتنا للدروس المستفادة من ثورة تونس ومصر، وبالنظر إلى عناصر التشابه الحاصل بين الدول العربية سواء فيما يتعلق بانتهاك الحقوق الأساسية للمواطنين وقمع الحريات وضبط المجال السياسي أو فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية أو فيما يتعلق بطرق الجمع بين السلطة والثروة، فإن حزب العدالة والتنمية ما فتئ ينبه إلى تداعيات التراجعات المنهجية التي عرفها المغرب على المستوى السياسي والإعلامي والحقوقي والتي كانت تنبئ بهيمنة جناح داخل السلطة يرى ضرورة ضبط المجال السياسي والتحكم في الفضاء الإعلامي، ويعتقد بأن منسوب الحرية والانفتاح الإعلامي لا يخدم إستراتيجية الضبط والتحكم التي ينهجها البعض للهيمنة على المجال السياسي..

في هذه الظروف، وتأثرًا بالتحولات الكبرى التي عاشتها كل من تونس ومصر جاءت دعوات للتظاهر يوم 20 فبراير/شباط 2011 من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

الدينامية السياسية لـ 20 فبراير

وبالفعل، ورغم التشويش الكبير الذي طال نداء التظاهر يوم 20 فبراير/شباط من طرف عدد من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة التي بثت عشية يوم الأحد "أخبارًا" مكثفة عن إلغاء مسيرة الرباط وباقي الوقفات الاحتجاجية، فقد نزل عشرات الآلاف في أكثر من 53 مدينة وقرية حسب بلاغ لوزارة الداخلية ليعبّروا بطريقة سلمية عن مطالب سياسية تتعلق بالحرية والديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

الأجواء التي رافقت هذه الاحتجاجات في بداياتها تميزت بمستوى عال من النضج السياسي وإدراك عميق للاختلالات التي تحول بين المغاربة وبين الديموقراطية الحقيقية..

السلطات الأمنية كانت في الموعد وحضرت بشكل رمزي وتعاملت باتزان مع هذه الحركات الاحتجاجية...

لقد رُفعت في تظاهرات 20 فبراير/شباط شعارات سياسية واضحة ترفض التحكم السياسي والجمع بين السلطة والثروة، وتطالب بدستور جديد وبالملكية الدستورية-البرلمانية، كما رفعت شعارات أخرى تطالب بإصلاح المشهد الإعلامي وتطالب بعودة قناة الجزيرة وبإطلاق سراح المعتقلين السياسيين ومعتقلي السلفية الذين اعتقلوا على خلفية أحداث 16 مايو/أيار الإرهابية، وشعارات ذات طبيعة اجتماعية واقتصادية تتعلق بالمطالبة بالتشغيل والصحة والكرامة وتنتقد السياسات المتبعة في هذا المجال...

الذين رفعوا هذه الشعارات كانوا يعكسون طموحات الشعب المغربي بكافة ألوانه السياسية والفكرية والاجتماعية والثقافية، فقد حضر في الاحتجاجات إسلاميون وعلمانيون ويساريون وأمازيغيون وليبراليون ورجال أعمال ومثقفون وفنانون... حضر الشباب والأطفال والنساء، وانصهر الجميع في شعارات مسؤولة تعكس وعي الجميع بحجم اللحظة التاريخية التي تمر بها بلادنا...

لم تكن مطالب الشارع مطالب جديدة فقد كانت هي نفسها مطالب حزب العدالة والتنمية التي طالما ناضل من أجلها داخل المؤسسات ومن خارجها، لكن ميزة هذه المطالب أنها تُرفع في سياق جديد، وغير مسبوق في تاريخ البلاد العربية.. إنه سياق موجة المطالبة بالديموقراطية الحقيقية التي انطلقت شرارتها من تونس لكي تهز الضمير العربي، وهي نفس الشرارة التي أسقطت نظام حسني مبارك وأسقطت نظام القذافي في ليبيا كما أحدثت تغييرات مؤكدة في اليمن، وهي نفس الدينامية التي لا زالت جارية في كل من سوريا والبحرين..

لقد تمحورت مطالب الشارع المغربي حول شعار "إسقاط الفساد والاستبداد".

إن الفساد المتجسد في عالم السياسة بلغ أوْجَه بصناعة حزب سلطوي جديد، وقد عبّر الشباب في مسيرات مختلفة، وبشكل واضح، عن كراهية شديدة لهذا الحزب الذي أصبح يتصدر المشهد الحزبي في ظرف وجيز. وسبب هذه الكراهية نابع من الأسلوب التحكمي الذي نهجه مهندسو الحزب في علاقتهم بباقي الفرقاء السياسيين، وفي الكيفية التي حصل بها على الرتبة الأولى في الانتخابات الجماعية وفي المكانة التي احتلها في البرلمان بغرفتيه رغم أنه لم يشارك في الانتخابات التشريعية لسبتمبر/أيلول 2007... وفي الأسلوب الذي اعتمده في استقطاب العديد من الأعيان وسماسرة الانتخابات، الذين تحوم حول معظمهم شبهة الفساد والاغتناء غير المشروع، والذين يبحثون عن مظلة سياسية لتحصين أعمالهم المشبوهة..

إن تضخم مظاهر الفساد في الحياة العامة، وخاصة منه الفساد الذي يتحصن بالمؤسسة الملكية التي يُكِنُّ لها المغاربة كل الاحترام والتقدير، هو الذي دفع بالعديد من المتظاهرين إلى رفع شعار الملكية البرلمانية...

وهو ما يسمح بمساءلة ومحاسبة كل من يملك السلطة أو يتحمل مسؤولية عمومية، كما يسمح بتدبير عادل لثروات البلاد بواسطة مؤسساته المنتخبة، وهو الذي يسمح بانتخابات لها معنى سياسي...

أما السلطة التي تُمارَس بعيدًا عن الرقابة المؤسساتية والشعبية فلا يمكن أن تكون إلا شكلاً من أشكال الاستبداد والسلطوية...

الرسالة كانت واضحة والجواب جاء بشكل فوري يوم 9 مارس/آذار 2011.

خطاب 9 مارس/آذار خطاب تاريخي

جاء خطاب 9 مارس/آذار في هذا السياق ليبرهن على التفاعل السريع مع مطالب الشارع المغربي التي هي مطالب قديمة، لكنها تُطرَح اليوم في سياق جديد.

مضامين الخطاب الملكي أسست لملكية برلمانية متناسبة مع البيئة المغربية؛ فالحكومة منبثقة عن الإرادة الشعبية والوزير الأول يُعيَّن من الحزب الأول الفائز في الانتخابات وهو رئيس السلطة التنفيذية، والسلطة مقرونة بالمساءلة والمحاسبة، والقضاء سلطة مستقلة.. إننا بالتأكيد أمام تعديلات بنيوية مهدت لدستور جديد.

وهنا نسجل بكل إيجابية أن تفاعل السلطات العليا في البلاد جاء مختلفًا عن الإجابات التي قُدِّمت في البلدان العربية الأخرى والتي لم تخرج عن لغة الرصاص والاستخدام المفرط للقوة ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من الضحايا وآلاف الجرحى والمعطوبين، وهو ما جنّب بلادنا السقوط في مستنقعات الفتنة والعنف، مما دفع بالعديد من المراقبين إلى الحديث عن "أطروحة الاستثناء المغربي"، وقد ساهم في هذا المسار الخيار الذي طرحه حزب العدالة والتنمية على جميع الفرقاء وهو خيار "الإصلاح في إطار الاستقرار"، أو ما سميناه آنذاك بالخيار الثالث.

حزب العدالة والتنمية وخيار الإصلاح في ظل الاستقرار

إن حزب العدالة والتنمية الذي تعرض لضغوطات قوية من أجل الحد من حضوره السياسي لم يستسلم لها وإنما ظل وفيًّا لبرنامجه السياسي المتمثل في أطروحة النضال الديموقراطي التي صادق عليها المؤتمر الوطني السادس.

وحينما اندلعت الثورات العربية في كل من تونس ومصر، ونزل شباب 20 فبراير/شباط إلى الشوارع للمطالبة بإسقاط الفساد والاستبداد، اضطرب حزب العدالة والتنمية وسجل ارتباكًا ملحوظًا في التفاعل مع دعوات التظاهر التي صدرت في البداية، قبل أن يقرر أن يتفاعل بطريقته الخاصة مع هذه الدينامية مثمنًا جميع المطالب السياسية التي تندرج في إطار إصلاح الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحقوقي، ورافضًا في نفس الوقت بعض الشعارات الراديكالية التي كانت تمس بعض الرموز والثوابت الوطنية، وهو ما أهَّله ليمثل خيارًا ضامنًا للتحول الديموقراطي في ظل الاستقرار، في نظر العديد من الفئات الشعبية.

وهكذا وبعد خطاب 9 مارس/آذار انخرط حزب العدالة والتنمية في حركية سياسية قوية تمثلت في:

- صياغة مذكرة الإصلاحات الدستورية التي اعتُبِرت من أجود الوثائق باعتراف العديد من المراقبين.
- تدشين حملة من المهرجانات واللقاءات التواصلية مع المواطنين دفاعًا عن خيار الإصلاح في ظل الاستقرار، وقد كان لحزب العدالة والتنمية تأثير واضح في إقناع المغاربة بهذا الخيار وهو ما تجاوب معه الشعب المغربي يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 حين بوّأ حزب العدالة والتنمية الرتبة الأولى، وهو ما مكنه من قيادة الحكومة لأول مرة في تاريخ المغرب.

دلالات التحولات الجارية ومآلات التجربة

من أهم الدلالات التي يمكن تسجيلها تعليقًا على التحولات الجارية: محورية الشعب في أي عملية تغيير سواء بالنسبة لنموذج الثورات أو بالنسبة لخيار الإصلاح في ظل الاستقرار فإن دور الشعب كان دورًا أساسيًّا (ثورة الميادين وثورة الصناديق).

- خصوصية البيئة المغربية وتوفرها على مجموعة من الخصائص التي تجعلها قادرة على تطوير تجربتها الديموقراطية بطريقة مختلفة عن سياقات عربية أخرى: طبيعة النظام السياسي، طبيعة النخبة السياسية، توفر المغرب على تقاليد الدولة.
- حزب العدالة والتنمية لعب دورًا محوريًّا في هذه المرحلة في إقناع الكثيرين بأن هناك خيار وسط بين الجمود والثورة هو خيار الإصلاح في ظل الاستقرار، وبأن مسار الإصلاح هو مسار تطوري تراكمي تصاعدي ستعترضه الكثير من التحديات والصعوبات وهو ما يتطلب التأكيد على ضرورة الاستمرار في ترسيخ قيم التدافع، والإعلاء من قيمة الوثيقة الدستورية وسموها على جميع الاعتبارات الأخرى، وجعلها هي المرجعية الأولى في تدبير العلاقات بين المؤسسات.

حول المآلات وأبرز التحديات

لقد حقق حزب العدالة والتنمية قفزة كبيرة بانتقاله من المعارضة إلى رئاسة الحكومة وهو الذي لم يُسمح له بالمشاركة في الحكومات السابقة رغم أنه كان يحقق نتائج محترمة في الانتخابات التشريعية السابقة، بل يمكن القول بأن الرتبة الأولى في الانتخابات التشريعية عام 2002 و2007 كانت تُنتزع منه انتزاعًا..

بين مرحلة سياسية عانى فيها الحزب مسلسلاً من الضغوطات ومحاولات التحجيم والتضييق التي انطلقت بتحميله المسؤولية المعنوية عن الأحداث الإرهابية لـ 16 مايو/أيار وبين محطة الاستقبال الملكي لعبد الإله بنكيران بميدلت يوم 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 وتعيينه رئيسًا للحكومة جرت مياه كثيرة استطاع فيها حزب العدالة والتنمية أن يتجاوز الكثير من اللحظات الصعبة في مسيرته الإصلاحية، وأن ينجح في امتصاص الكثير من الضربات، وأن يحافظ على أدائه السياسي المتوازن داخل المؤسسات وخارجها، وأن يراكم تجربة مقدرة داخل المؤسسة التشريعية وداخل المجالس الجماعية، وأن يحافظ على منهج الوسطية والاعتدال الذي انطلق منه منذ أول يوم، وأن يتجاوز فترات عصيبة بعدما أصبح هدفًا واضحًا لمشروع الحزب السلطوي التحكمي الذي لم يدخر جهدًا لاستلهام النموذج التونسي على عهد بن علي الهارب أو النموذج المصري على عهد مبارك المخلوع..

ورغم جميع التضحيات التي قدمها الحزب فإن أطروحته في النضال الديموقراطي لم تجد آذانًا صاغية وظل حزبًا يعارض السياسات المتبعة دون أن ينجح في تفكيك البنى السلطوية التي ظلت قائمة إلى أن اندلعت الرجة الثورية بالعالم العربي وأصابت ارتداداتها المغرب.

اندلعت الثورات العربية في المنطقة وبدأت أحجار الدومينو تتساقط تباعًا تحت ضغط الشارع الغاضب، ولم يكن المغرب استثناء ونزل مئات الآلاف من المغاربة يوم 20 فبراير/شباط للمطالبة بالديموقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وشارك معهم عدد من مناضلي الحزب تحت سقف أطروحة النضال الديموقراطي التي صادق عليها المؤتمر الوطني السادس للحزب وتحت سقف الملكية برلمانية.

السلطات في المغرب لم تواجه شعبها بالدبابات كما حصل في مناطق أخرى وجاء الرد بطريقة حكيمة يوم 9 مارس/آذار عندما أعلن الملك عن فتح ورش الإصلاح الدستوري، وجاء دستور 2011 الذي خرج بنا من السلطوية الواضحة ووضع أرضية صالحة لانتقال ديموقراطي حقيقي بعدما فشلت تجربة التناوب التوافقي في تحقيقه في نهاية التسعينيات.

بعد التصويت على الدستور الجديد يوم فاتح يوليو/تموز سادت غيوم من الشك في جدية الإصلاحات الموعود بها بعدما رفضت وزارة الداخلية في الحكومة السابقة إدخال إصلاحات عميقة على القوانين المؤطرة للعملية الانتخابية، واضطر حزب العدالة والتنمية أن يصوت على معظمها بالرفض.

ومع ذلك فإن الناخبين الذين اختاروا التوجه إلى صناديق الاقتراع يوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني حملوا رسالة قوية إلى الجميع أملاً في التغيير الحقيقي المقرون بالاستقرار، وبحثًا عن استثناء مغربي حقيقي يقطع مع الفساد والظلم والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ويحافظ في نفس الوقت على الوظائف الحيوية لاستمرارية النظام السياسي في شكله الحالي، مع تغيير جوهره ليستجيب لمواصفات الديموقراطية كما هي متعارف عليها عالميًّا، وتجنب السيناريوهات المخيفة التي وقعت فيها بلدان أخرى.

اليوم نحن أمام مرحلة سياسية جديدة مفتوحة على آمال عريضة من الشعب المغربي (أكثر من 80٪ من المغاربة يثقون في الحكومة الحالية حسب استطلاع ليكونوميست أُجري بعد شهرين تقريبًا من تعيين الحكومة) آمنت بأن صوتها فرصتها ضد الفساد والاستبداد، وهي آمال تلقي بمسؤوليات ثقيلة على عاتق الحكومة الجديدة وتنبه الجميع إلى ضرورة القطع مع ممارسات سابقة أضعنا معها الكثير من الوقت لتحقيق التنمية والحرية والكرامة، ولم يعد أمامنا وقت نضيعه في زمن الشعوب الثائرة..

النجاح في هذه التجربة هو مسؤولية الحكومة بأكملها وليس مسؤولية حزب العدالة والتنمية وحده، كما أنها مسؤولية جميع الفاعلين السياسيين والاجتماعيين والاقتصاديين، لأن المغرب اليوم اختار التعامل مع رياح الربيع العربي بطريقة مختلفة عن البلدان العربية الأخرى وقد نجح في الشوط الأول، والجميع يترقب نتيجة الشوط الثاني لتأكيد أطروحة الاستثناء المغربي، والنتيجة الطبيعية لتأكيد ذلك هي نجاح التجربة الحكومية الحالية، ووضع المغرب في سكة الديموقراطية الحقيقية وفي سكة الإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والقطع مع جذور الفساد والإفلات من المحاسبة والمراقبة.

ومع ذلك وبغض النظر عن هذه الاعتبارات الموضوعية فإن مسؤولية إنجاح التجربة في نهاية المطاف هي مسؤولية حزب العدالة والتنمية بالدرجة الأولى.

لقد ظلت قوى الإصلاح، ومنها حزب العدالة والتنمية، مبعدة دائمًا عن مواقع الفعل والمسؤولية، اليوم قفزت قوى الإصلاح إلى موقع جديد يؤهلها لتدشين تقاليد جديدة في الممارسة.

قوى الإصلاح في موقع يؤهلها لتفكيك بنى السلطوية من الداخل في توافق تام مع المؤسسة الملكية التي برهنت على إرادة داعمة لمشروع الإصلاح الذي تحمله قوى الإصلاح الحقيقي في المجتمع.

الآن، من الصعب الحديث عن مآلات التجربة بالنظر لقصر المدة التي تولت فيها الأحزاب المنحدرة من التيارات الإسلامية زمام السلطة في التجارب السابقة، وبالنظر أيضًا لبعض الإشكالات الحقيقية التي بدأت تبرز أمام الممارسة الحكومية، لكن مع ذلك يمكن القول بأن الثورات، وإن وفرت للتيارات الإسلامية فرصة تاريخية للتمتع بالشرعية القانونية الكاملة والعمل في بيئات منفتحة من الناحية السياسية لم يسبق لها العمل في إطارها فيما سبق، فإن المرحلة الجديدة تحمل تحديات جديدة لم تكن تظهر لها في زمن "المحنة".

نعم، نستطيع القول بأن تجربة حزب العدالة والتنمية استطاعت تجاوز بعض التحديات التي تظهر اليوم بالنسبة للحركات الإسلامية في التجارب المقارنة من قبيل التمييز بين المجال السياسي والمجال الدعوي، وضبط الحدود الفاصلة بين مستلزمات العمل داخل الجماعة الدعوية ومتطلبات العمل داخل حزب سياسي، والتمييز بين منطق السلطة ومنطق الدعوة.

من أبرز هذه التحديات على الصعيد المغربي ثلاثة تحديات أساسية:

التحدي الأول: تحدٍّ سياسي

فحزب العدالة والتنمية يقود التجربة الحكومية الحالية ويعتبر نفسه جزءًا لا يتجزأ من الأغلبية، بل إنه يشكّل قاطرتها بحكم قيادته للحكومة، وهو ملزم سياسيًّا وأخلاقيًّا بمساندتها.

لكن في المقابل، فإن الحزب ملزم بمواصلة النضال انطلاقًا من مرجعياته ووفاء لبرنامجه السياسي وتعاقده مع المواطنين، مما يعني العلاقة الجدلية بين مهام النضال ومهام البناء الديمقراطي.

وهذا يعني أنه بقدر ما يجب على الحزب أن يشكل قطب الرحى في الأغلبية الحكومية وفي مساندة البرنامج الحكومي، فإنه من المفيد للمجتمع وللحزب أن لا يتماهي الحزب تماهيًا مطلقًا مع الحكومة، والعكس صحيح، بما يرتبط بذلك من مقتضيات سياسية وتنظيمية.

وتتأكد هذه المسألة بالنظر إلى حداثة تجربة تنزيل المقتضيات الجديدة للدستور، وكون الحزب مجرد شريك في الحكم وليس حزبًا حاكمًا بالمعنى السائد في الدول العريقة في التجارب الديمقراطية، وبالنظر إلى طبيعة النظام الانتخابي الذي لا يسمح لحد الآن لحزب سياسي أن يحكم لوحده، وبالنظر إلى الطبيعة الانتقالية للمرحلة التي تفرض اعتماد مقاربة تشاركية حقيقية حتى ولو افترضنا حيازة الحزب للأغلبية المطلقة.

إن العديد من مقترحات الحزب في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية قد وجدت طريقها إلى دستور فاتح يوليو/تموز 2012، واليوم تقع على عاتقه مسؤوليات متعددة، منها على المدى القريب والمتوسط، الإسهام في تنزيل أحكام ومقتضيات الدستور تنزيلاً ديمقراطيًّا، إضافة إلى مساندة كل المبادرات ومشاريع السياسات العمومية الإصلاحية من موقع المساندة المبصرة والناصحة.

أما على المستوى المتوسط والبعيد، وحيث لا سبيل إلى الكمال المطلق في مجال البناء الدستوري، فإن الحزب سيواصل نضاله من أجل تطوير المنظومة الدستورية بما يتناسب مع التقدم في تنزيل المكتسبات الدستورية التي جاء بها دستور 2011 وبما يتناسب مع التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

التحدي الثاني: هو التحدي الفكري

ذلك أن وضوح الرؤية من الناحية الفكرية يجنِّب من الوقوع في كثير من الأخطاء أثناء الممارسة السياسية، خصوصا وأن الحزب ينطلق في ممارسته السياسية من المرجعية الإسلامية ويعتمد على مخزون حضاري كبير

وجب التعاطي معه بحذر شديد، والحذر من الاستدراج إلى معارك مفتعلة، ذات طبيعة هوياتية بالدرجة الأولى، تسهم في التشويش على جدول أعمال البناء الديموقراطي. لكن هل معنى ذلك التفريط في تعزيز المرجعية والدفاع عن الهوية؟ لا، ليس هذا هو المقصود. إن ما انتهى إليه تحليلنا في العديد من مؤتمراتنا الوطنية هو أن إقرار الديمقراطية الحقيقية هو السبيل أيضًا إلى تعزيز المرجعية الإسلامية للدولة والمجتمع وتأكيد الصدور عنها في السياسات العمومية للدولة، وهو السبيل لدعم الهوية الوطنية في أصالتها وتعدديتها وتكامل مكوناتها؛ فالديمقراطية في الجوهر إعلان لسيادة الإرادة الشعبية كما أنها في السياق المغربي، حيث المجتمع المغربي مجتمع متمسك بمرجعيته ومعتز بهويته ومتنوع في تركيبته، لا يمكن أن تنتج سوى سياسات عمومية ترعى ذلك، ولا يتصور غير ذلك إلا إذا تم التمكين لديكتاتورية أقلية بطرق غير ديمقراطية، توظف مواقعها لغرض مرجعيات وهويات أخرى ونظام أخلاقي غريب عن المجتمع المغربي..

إن موقع تدبير الشأن العام يختبر بالملموس القدرة التجديدية للأحزاب ذات المرجعية الإسلامية ومدى قدرتها على إبداع مقاربات وممارسات وبرامج ملموسة فيما يتعلق بعدد من القضايا ذات الصلة بقضايا الحرية والديمقراطية، وما يرتبط بها من قضايا الحقوق الفردية والجماعية وحقوق المرأة وقضايا التعددية الفكرية والسياسية.

يتأكد هذا التحدي أيضًا بالنظر إلى أن البلاد العربية والإسلامية هي جزء من المجتمع الدولي ومنخرطة فيه، فتصديق المغرب مثلاً على عدد من الاتفاقيات الدولية، وانخراطه في عدد من الشراكات من قبيل الشراكة من أجل الديمقراطية، واستحقاقات الوضع المتقدم مع الاتحاد الأوروبي، كل ذلك يلقي على الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية باعتبار وضعها الجديد مسؤولية الانتقال من وضع الدفاع المحكوم بالهواجس الهوياتية إلى وضع الفاعل في الحوار من أجل تطوير منظومة حقوقية كونية حقيقية وليس منظومة متمركزة حول رؤى غربية إلحاقية.

التحدي الثالث: هو تحدي الديموقراطية الداخلية والبناء التنظيمي

فبالرغم من التراكمات الإيجابية للخبرة التنظيمية لحزب العدالة والتنمية ولديموقراطيته الداخلية، فإن ذلك لا ينبغي أن يدفعنا إلى إغفال جوانب من القصور والنقص الموجود، وهناك عمل كبير ينتظرنا لتأهيل الأداة الحزبية تأهيلاً شاملاً على المستوى المركزي والمحلي.

كما أن الانتقال من المعارضة إلى قيادة العمل الحكومي، سيكون له بالتأكيد أثر كبير على الذات التنظيمية خصوصًا على مستوى الموارد البشرية المستوعبة لتحديات المرحلة والقادرة على تمثل رسالتها الإصلاحية على أكمل وجه. وفي هذا الإطار فإن هناك عملاً كبيرًا ينتظر الجميع من أجل تعميق قيم الحرية والديموقراطية والمزيد من ترسيخها في وعي وسلوك المناضلين قيادة وقاعدة، وتقوية المناعة الداخلية ضد مداخل ومنابت الاستبداد المتأصل في الأفراد، خصوصًا حينما يمتلكون السلطة.

إن منطق السلطة وشهوة النفوذ حينما تقترن بالثقة المفرطة في الذات تكون مدخلاً للاستبداد بالرأي، والاستفراد بالقرار...

والخلاصة أن مسار المرحلة القادمة محفوف بتحديات متنوعة، ومفعم بآمال عريضة لفئات واسعة من المواطنين، مسار مسنود بسياق استثنائي استرجعت فيه الأمة المبادرة، وتعود فيه السياسة إلى وضعها الطبيعي، وهو ما سيسهم في جعل الدولة في خدمة الشعب، الدولة بأنظمتها ومؤسساتها ورجالاتها، في خدمة الشعب مصدر المشروعية وموضوع الخدمة العمومية بأرقى ما يمكن من جودة وفاعلية.

وهو ما يفتح النقاش على تحديات أخرى مرتبطة بتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوفير شروط العيش الكريم لجميع المواطنين، وتحدي بناء علاقات جديدة مع القوى الكبرى الفاعلة في النظام الدولي والتكيف مع المتغيرات الجديدة.

انتهى